تخصيص ساعتين لمناقشة «طائرات الكاراكال»

الغانم : «العفو الشامل» .. معارك وهمية وأبطال وهميين

رياض عواد

شدد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم على ضرورة الإلتزام بالدستور واللائحة الداخلية في التعاطي مع تقرير اللجنة التشريعية في شأن العفو الشامل بجلسة اليوم الثلاثاء، مؤكدا أن المجلس هو المعني باتخاذ قرار بالتصويت على دمج المقترحات الاربعة أو التصويت على كل اقتراح منفردا وليس الرئيس .

ورأى الغانم في تعاطي البعض مع "العفو الشامل" بأنه افتعال لمعارك وهمية لخلق ابطال وهميين ، داعيا من يحاول إدارة المشهد في الخارج إلى العودة للكويت والاعتذار من صاحب السمو .

واستهل الرئيس الغانم تصريحه إلى الصحافيين بالآية الكريمة " ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله"، مؤكدا ان مضمون هذه الآية يتكرر معنا بشكل يومي في الكثير من الأحداث التي تتكرر لتزيد من إيماننا ويقيننا بهذه الآية ، كما استشهد الغانم بالحديث النبوي الشريف " ليس المؤمن بالطعان ولا اللعان ولا الفاحش ولا البذيء".

وقال " ان ما يحصل أخيرا من انحدار في مستوى الحوار في بعض الاحيان يرفضه الشعب الكويتي ، فمن حق كل شخص أن يدافع عن رأيه وإقناع الاخرين به لكن ليس من حق أحد الاساءة إلى الآخرين ولا النيل من وجهات النظر الأخرى المغايرة".

وأضاف ان هناك أزمة مفتعلة فيما يتعلق بالعفو الشامل ، ومعارك وهمية لخلق أبطال وهميين ، وهؤلاء اشتكوا من قيام اللجنة التشريعية بدمج المقترحات كافة في تقرير واحد ، مع أنه مهما كان تقرير اللجنة بالدمج أو تقديم تقرير منفصل لكل اقتراح فإن من يحسم الأمور هو تصويت المجلس على التقرير سواء بقبول الدمج من عدمه، فلماذا خلق هذه المعارك والأزمات غير الحقيقية ؟

وجدد الرئيس الغانم التأكيد على التزامه الدستور واللائحة بغض النظر عن قناعته الشخصية في كل ما يرده من اقتراحات ومنها اقتراحات العفو الشامل كلها والتي اراها غير دستورية لكن هذا لم يمنعني من إحالتها إلى اللجنة المختصة تطبيقا للائحة .

وأوضح أن اللجنة التشريعية – وطبقا لما ورد في تقريرها – قامت بدمج ثلاثة اقتراحات للعفو الشامل ، ثم قامت بدمج اقتراح رابع وصلها حديثا لقناعتها بأن موضوع الاقتراحات الأربعة واحد وهو العفو الشامل طبقا لمادة دستورية وإن اختلف المشمولون بالعفو في هذه الاقتراحات ومن حق كل شخص أن يبدي وجهة نظره من دون طعن .

وعن دمج الاقتراح الرابع إلى التقرير ذكر الغانم انه ما لم يتم إدراج تقرير اللجنة على جدول الأعمال فمن حقها كلجنة وليس رئيسها تعديل التقرير إذا شاءت ، وبما ان الاقتراح الرابع مقدم بصفة الاستعجال فمن الطبيعي أن يتقبل مقدمو الاقتراح هذا الاستعجال الذي هم طالبوا به ، ولو كانوا لا يريدون له الانضمام للتقرير فكا ن بإمكانهم انتظار مناقشة التقرير قبل تقديم مقترح جديد ، أما سحب التقرير من جدول الأعمال فهذا قرار بيد المجلس وليس الرئيس .

وردا على من يطالب الرئيس بإعادة تقرير العفو إلى اللجنة قال الغانم " أنا حاضر ولكن يجب اولا تعديل اللائحة وأعطوني سلطة إعادة التقارير التي اريدها إلى اللجنة المعنية وإبقاء ما أريده على جدول الأعمال ونقل هذه السلطة من المجلس إلى رئيسه ، وأنا شخصيا لو تم طرح هذا التعديل على اللائحة فسأرفضه ، لأنه لو كان النواب مشكورين يثقون بي في منحي هذه السلطة ، لكن على المدى البعيد في المستقبل قد لا يكون رئيس المجلس محل ثقة الأعضاء ، علما أنني ارى أن ما قامت به اللجنة التشريعية من إجراءات لائحية حول مقترحات العفو صحيح لكني لا أملك فرض رأيي على الآخرين.

وأوضح أن رأيه الشخصي هو أن يصوت المجلس على كل قانون على حده ، لكن هذا ليس وفق مزاج الرئيس أو أي أحد آخر ، فالحسم بقرار من المجلس .

الغانم مصرحا أمس

وجدد الغانم التأكيد على موقفه الذي لن يتغير بالترهيب ولا الشتائم ولا التغريدات وهو أن العفو يطلب من صاحب السمو ولا يفرض بأي حال من الأحوال ، وإن كان تقديم الاقتراح حق دستوري لا جدال في ذلك وبناء عليه تم إحالة الاقتراحات إلى اللجنة التشريعية .

وزاد أنا أعتقد بعدم وجود أغلبية للموافقة على قانون العفو ومع ذلك لو افترضنا وجود أغلبية بسيطة فلن تجدي دون موافقة من صاحب السمو الذي يملك رد القانون وحتى لو كان المجلس كله مؤيدا لأي قانون في حال رده من قبل الحكومة فإن خيار حل المجلس يبقى بيد صاحب السمو ووفق تقديره ، مضيفا" ما راح يكون في شيء غصب".

وأشار إلى ان استعراض البعض وخلق البطولات الوهمية لا يفيد البلد ولا يفيد أحدا ، وأعتقد أن بعض النواب ربما قالوا كلاما هم أنفسهم غير راضين عنه ، لكن نعذر ونقدر الناس الذين كانوا في السر والعلن واضحين بنفس المبدأ .

وقال الغانم ان العفو عن طريق صاحب السمو "فلا يقص أحد على الناس" ،لأن طريق العفو هو ما سلكه بعض الاخوة الأفاضل أمثال وليد الطبطبائي وفهد الخنة وراشد العنزي وآخرين ، فالإعتذار من صاحب السمو من شيمة الرجال ، وليس عيبا بل يكبرك ما يصغرك ، ومع ذلك لم أفرض قناعتي الشخصية على الآخرين الذين أردوا المضي في اجراءاتهم وحقوقهم الدستورية بتقديم اقتراحات العفو الشامل .

وأوضح أن صاحب السمو لم يدخر جهدا في العفو الخاص وسموه فتح ابوابه وتم تقليص مدة الحبس من ثلاث سنوات ونصف السنة إلى أيام معدودة ، ومن كان عنده واجب العزاء تركه سموه لحين الانتهاء من هذا الواجب ، ومن كان يريد الذهاب إلى المستشفى فلم يمانع سموه ، وأنا أقول هذا الكلام عن سموه بعد الاستئذان منه وأنا مسؤول عن كلامي فسموه لم يقصر في العفو عن قضايا اخرى وكثيرة ، وبالتالي لا حاجة لقانون يفرض العفو .

وأشار الغانم إلى من يحاول إدارة المشهد ويريد أن يتحول إلى البطل القائد وهو في الخارج ، ولهذا نقول ارجع إلى الكويت ، وبدلا من الاتصال على كل النواب – بمن فيهم أنا الذي ربما هاتفني عن طريق الخطأ – وتستجديهم وأنت في حالة يرثى لها تعال واعتذر من صاحب السمو والدك كما اعتذر الآخرون ، فهذا هو العفو الخاص الذي سعينا له كلنا ، وأنا جزء من هذه المساعي مع مجموعة من النواب ، ومن ينكر هذا الأمر فهو غير صادق ، أما التصويت على تقرير اللجنة فسيكون على طريقة وآلية العفو وليس على العفو نفسه .

وأضاف الغانم أعرف أن هناك من يسعى لتخريب جلسة الغد ، ولن يستطيع ، وكل واحد يعبر بأسلوب ما سيرجع عليه هذا الأسلوب فمن يريد إبداء وجهة نظره باحترام وأدب التزاما باللائحة والدستور فهذا حقه وسيعامل بالمثل ، ومن يريد ان لا يحترم نفسه فسيواجه باللغة التي يفهمها ، وليتحمل الجميع المسؤولية فتصويت الأغلبية هو ما سيحسم الأمور.

وقال نسأل الله التوفيق للجميع ، فنحن أمام قانون يراه البعض أولوية ، والبعض الآخر لا يراه كذلك ، فتقرير اللجنة التشريعية مدرج على جلسة الغد ولم يتسنى إدراجه على الجلسة الماضية لأنه وصلني بعد توزيع جدول الأعمال ، كما قامت اللجنة بتعديله قبل إدراجه بدمج اقتراح رابع ، مشددا على أن الدمج من عدمه لا يعني شيئا امام قرار المجلس .

واشار إلى وجود سابقة في دور انعقاد سابق في هذا المجلس بضم ثلاثة اقتراحات عفو في قضايا مختلفة ولم يعترض أحد .

وردا على سؤال في شأن رغبة البعض تقديم بند قانون الاستبدال على العفو أوضح الغانم أن تقديم بند على آخر يقرره المجلس ، فنحن من طلبنا تقديم بند تعديل قانون التأمينات الذي نرى أن له الأولوية لكن هناك من طلب أولوية للعفو الشامل ، ، ونتمنى أن نصل إلى صيغة مقبولة لتعديل قانون التأمينات بطريقة سليمة لا تضعف مؤسسة التأمينات وتساعد المتقاعدين وتساندهم ، فهذا واجب علينا، متقدما في الوقت نفسه بالتهنئة إلى وزيري المالية والكهرباء الجديدين براك الشيتان ومحمد بوشهري ، وإلى وزيرة الشؤون مريم العقيل بهذه المسؤولية الجديدة عليها .

وأشار إلى أن جدول أعمال جلسة الأربعاء يتضمن تخصيص ساعتين لمناقشة موضوع طائرات الكاراكال، بالإضافة إلى تقريرين للجنة التشريعية ويفترض الانتهاء من كل بند في مدة محددة .

من جانب آخر أعرب الرئيس الغانم عن تقديره لوجهات النظر المختلفة حيال ملف الجنسية والهوية والوطنية ، مؤكدا انه ومجموعة كبيرة من النواب مستمرون في هذه القضية إلى النهاية .

«الميزانيات» : 2 مليار دينار رأس المال المخصص لصندوق المشروعات الصغيرة

لجنة الميزانيات

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان عبدالصمد أن اللجنة اجتمعت لمناقشة مشروع ميزانية الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة للسنة المالية الجديدة 2020 / 2021 وحسابه الختامي للسنة المالية المنتهية 2018 / 2019 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه وبحضور وزير التجارة والصناعة تبين لها ما يلي :

بلغ إجمالي الدفعات الفعلية المستلمة من رأس المال المخصص للصندوق والبالغ 2 مليار دينار حسب إفادة الصندوق حوالي 138 مليون دينار منذ إنشائه وحتى نهاية ديسمبر 2019، في حين بلغ عدد المبادرين الذين تم التعاقد معهم 838 من أصل قبول 1400 طلب مقدم لتصل قيمة القعود الموقعة نحو 147 مليون دينار في حين بلغت المبالغ المحولة فعليا للمبادرين 124 مليون دينار تقريبا.

تبين للجنة أنه نتيجة لعدم استقرار الإدارة التنفيذية وكثرة تغييرها على مدى السنوات السابقة كان لها الأثر في تفاقم كم الملاحظات وعدم تسويتها ، فقد لوحظ ضعف الجهاز المالي ونقص اللوائح والتعاميم الإدارية والمالية لتسيير أعمال الصندوق وتحقيق أهدافه.

وناقشت اللجنة ما يعانيه الصندوق من نقص في الكوادر الوظيفية وتسرب الكفاءات حسب إفادة المسؤولين في الصندوق والتي أدت به إلى اللجوء إلى التعاقد مع بعض المكاتب الاستشارية بالتعاون مع البنك الدولي والذي تبين للجنة بأن تلك المكاتب الاستشارية باتت تخالف طبيعتها القائمة على رسم الاستراتيجيات والسياسات ووضع الخطط والإجراءات دون الجانب التشغيلي إلا أنه بالواقع قام الصندوق بالاستعانة بخبراء البنك الدولي لأعمال تنفيذية بسبب النقص في أعداد الموظفين ، كما أن الاستعانة بتلك العقود الاستشارية لم تنعكس على انخفاض الملاحظات المسجلة من قبل الجهات الرقابية

سبق وأن ناقشت اللجنة ما شاب عقد البنك الدولي بقيمة 2.7 مليون دينار بشأن إجراء دراسة وخطة لعمل الصندوق حيث تبين آنذاك أنه على الرغم من انتهاء العقد إلا أن الجهات الرقابية رصدت العديد من الملاحظات بشأن عدم تطبيق الدراسة وعدم استيفاءها من كافة الجوانب إضافة إلى اختلاف المبالغ ودقتها وعدم قدرة الجهات الرقابية من التأكد منها من حيث الفواتير وتطابقها مع مبالغ وزارة المالية كونها الطرف المعني بالتعاقد نيابة عن الجهات الحكومية في مثل هذه التعاقدات.

مع تأكيد ديوان المحاسبة على أن ما تم من إجراءات مالية لم تكن واضحة وسليمة مع عدم استيفاء كافة البيانات مع العلم بأن هذا التعاقد لم يعرض على مجلس الإدارة آنذاك ، كما أحيل هذا العقد لإدارة المخالفات المالية لعدم استيفاء موافقة الديوان المسبقة عند إبرامه وباشر الصندوق في اجراء التحقيق والتي لم تزود به اللجنة حتى تاريخ الاجتماع.

وسبق أن طالبت اللجنة آنذاك بتكليف ديوان المحاسبة بدراسة حول العقود الاستشارية التي أبرمتها الجهات الحكومية مع البنك الدولي ، ووفق تلك الدراسة تبين بأن ما أبرم من عقدين ضمن اتفاقية البنك الدولي بتكلفة إجمالية بلغت نحو 2.9 مليون دينار قد شابتها العديد من الملاحظات التي تستوجب التحقق من أحقية صرف المبالغ المدفوعة ومدى تحقيق أغراض الاتفاقية لأهدافها.

وشددت اللجنة على ضرورة متابعة هذا الأمر من قبل الإدارة الحالية للصندوق ، والتحقق من مدى جدوى تلك العقود للصندوق وما تم الاستفادة منها فعليا.

كما ناقشت اللجنة ما يقدمه الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من مشاريع وماهية الضوابط واللوائح المنظمة لها ، وآليات التعامل مع المشاريع المتعثرة وتصنيفها.

وناقشت اللجنة ضرورة وضع خطة واضحة لتفعيل الحاضنات بالصندوق بنوعيها الداخلي والخارجي والمختصة باحتضان تلك المشاريع الصغيرة والممولة من قبل الصندوق وتهيئتها بكافة متطلبات نجاحها وتفعيل الاحتضان داخل الصندوق وبرامجه.

«تنمية الموارد البشرية» بحثت تكويت الوظائف ومنح أبناء الكويتيات أولوية بعد المواطنين

جانب من اجتماعات الموارد البشرية

واصلت لجنة تنمية الموارد البشرية في اجتماعها امس مناقشة مجموعة من الاقتراحات بقوانين بشأن الإحلال والتوظيف ودعم العنصر الوطني في القطاعين العام والخاص بناء على تكليف المجلس لها.

وأوضح مقرر اللجنة النائب اسامة الشاهين أن اللجنة اقتربت من الصياغة النهائية للتقرير الخاص بتنظيم عملية التكويت بأن تكون أولوية التعيين لأبناء الكويتيات بعد الكويتيين ثم يأتي بعد ذلك أبناء الجنسيات العربية المختلفة

وقال الشاهين إن الاجتماع كان مكونا من بندين الأول عن الاقتراحات بقوانين المتعلقة بالتكويت والإعلان عن الوظائف واعطاء الاولوية لأبناء الكويتيات بعد الكويتيين. وأوضح الشاهين أن اللجنة تلقت آراء الجهات المختلفة المختصة في الدولة عن هذا الموضوع والآن في طور الصياغة النهائية لإعداد التقرير الخاص بالتكويت وتعيين أبناء الكويتيات.

وأضاف أن البند الثاني كان خاصا باقتراح بقانون مقدم من عدد من النواب بإلزام الشركات الأجنبية التي ترسي عليها مناقصات عامة داخل الكويت بتوظيف الكويتيين مؤكدا ان الاقتراح محل توافق داخل اللجنة.

وقال إن اللجنة ستستدعي هيئة تشجيع الاستثمار ووزارة التجارة وجهاز المناقصات وغيرها من الجهات في الاجتماعات المقبلة لمعرفة آرائهم حتى لا تنهي الشركات الأجنبية أعمالها وترحل من دون ان تترك جزءا من خبراتها لدى المواطنين الموظفين فيها.

وأعرب الشاهين عن أمله في ان تساهم هذه الاقتراحات بتوفير وظائف اكثر للكويتيين وان تضع آلية محددة وفق القانون لتوظيف ابناء الكويتيات الذين لا توجد لهم حتى الآن آلية لتوظيفهم سوى مرسوم أميري مجرد لا يتضمن أي آلية توظيف لهم.

وقال إن اللجنة تسعى إلى تقييد الجهات المعنية في حالة ثبوت تقاعسهم عن تطبيق هذا البند في التعيين.

من جانب آخر قال الشاهين إن هناك أمورا عدة آمل ان تكون ذات اولوية لدى وزير المالية الجديد براك الشيتان وهي القرض الحسن للمتقاعدين وتخفيض اقساطه وشرعية الاستبدال وتكاليفه وموضوع الاكتتابات العامه خاصةأن هناك اكتتابا ثالثا سيحرم عددا كبيرا من المواطنين منه بسبب عدم شرعيته.

وأضاف أن هناك أيضا ملف الأماكن الترفيهية وفشل وزارة المالية في إدارة شركة المشروعات السياحية ما أدى إلى إغلاق الأماكن الترفيهيه تباعا بالإضافة الي ملف الاسواق الشعبية وملف تضارب التصريحات المالية التي احدثت هزة في ثقة المواطن والمستثمر والمراقب للحالة المالية للدولة

اقترح استمرار امتيازات مكتب الإنماء الاجتماعي

الدلال : لم أوقع على دمج اقتراحات «العفو» ورئيس اللجنة ارتكب مخالفة

محمد الدلال

أكد النائب محمد الدلال أنه لم يوقع على دمج اقتراح العفو عن أصحاب الرأي، قائلا: أنا مقرر للجنة التشريعية لم يعرض علي ولم أوقع عليه وانسحبت ورفضته وليس لي دور في كتابته، ومشيرا الى ان رئيس اللجنة خالف أعمال اللجان وهو دعوة المقرر للتوقيع على التقرير – وإن كنت أرفضه – وهذه ممارسة خاطئة تدخل البلد في مخالفة دستورية وتسيء إلى العمل البرلماني، مطالبا بإعادة التقرير إلى اللجنة وفصل التقارير.

وفي تصريح أدلى به امس قال الدلال: قدمنا قانون العفو الشامل في العام 2017 ولكنه لم يمرر ولم نجزع وارتضينا الديمقراطية وقمنا بتقديمه مجددا وتلافينا السلبيات التي احتواها الاقتراح الذي رفض، وما كان مقبولا إقحام خلية العبدلي ومن يرد ذلك فليقدمها منفردة ويصوت عليها.

وأضاف إن محاولة خالد الشطي إقحام خلية العبدلي وعبدالحميد دشتي أمر غير مبرر وإن كان متعاطفا معهم، ونحن ضد خلية العبدلي لأن فيها خيانة للبلد ومساسا بأمنه، متابعا: الشطي قام بكوكتيل من الملفات ومن يقم بذلك لا يريد حتى خلية العبدلي وهو يريد رفض الموضوعات ونحن مشينا بطريق طويل عفو خاص وعفو عام .

وأوضح: في اللجنة التشريعية رفضت الدمج وتحفظت.. وعندما أصروا انسحبت من الاجتماع وانسحب خالد العتيبي وفوجئنا يوم الخميس ونحن نناقش قانون حق الاطلاع بأن رئيس اللجنة يناقش على بند ما يستجد من أعمال قانون العفو عن أصحاب الرأي ولم يكن هناك رأي الحكومة في القانون لكنه أصر وانسحبت من اجتماع الخميس .وبين الدلال أنه فيما يتعلق بقضية دخول المجلس فإن غالبية النواب يهمهم التوصل إلى صيغة توافقية بشأنها. وشدد على ضرورة التركيز على الجوانب التشريعية وإنجازها وفق الدستور والتركيز كذلك على الأولويات الوطنية

كما أعلن النائب محمد الدلال عن تقديمه اقتراحاً برغبة قال في مقدمته:

يقوم مكتب الإنماء الاجتماعي بدور إيجابي في المجتمع ويتصدى ويساهم في معالجة العديد من الظواهر والمشكلات الاجتماعية والسلوكية والنفسية والاجتماعية، ولذلك من الأهمية دعم أدوار هذا المكتب ودعم الموظفين العاملين فيه، ونظراً لصدور قرار مجلس الوزراء الأخير بنقل تبعية مكتب الإنماء الاجتماعي إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الأمر الذي قد يترتب عليه إدارياً ومالياً تأثر الموظفين العاملين في مكتب الإنماء الاجتماعي سلباً من الناحية المالية والإدارية وهو ما يتطلب معه قيام مجلس الوزراء دعماً لمكتب الإنماء الاجتماعي اعتماد إبقاء ذات الامتيازات المالية والهيكل الإداري للموظفين والعاملين وذلك بعد نقل تبعية مكتب الإنماء الاجتماعي إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

« قيام مجلس الوزراء باعتماد استمرار العمل بذات الامتيازات والهيكل التنظيمي والإداري والوظيفي لمكتب الإنماء الاجتماعي القائمة حالياً قبل نقل التبعية وذلك بعد إتمام نقل تبعية المكتب إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل